الرياض

الجمعة ١٨ رمضان ١٤٢٦هـ - ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥م - العدد ١٣٦٣٣

شيء للوطن

مجلس الأمن الوطني والمسؤولية الأمنية الوطنية !

عبدالرحمن بن عبدالعزيز آل الشيخ

بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٣م حملت هذه الزاوية اقتراحاً بإنشاء «المجلس الأمني الأعلى»(١) وذلك على غرار المجالس العليا التي أنشئت خلال السنوات الأخيرة وذلك لمواجهة متطلبات التنمية الحاضرة والمستقبلية في بلادنا .. وكان مبرر الاقتراح حينها أن الدواعي الأمنية التي فرضتها الظروف الطارئة التي تعرض لها وطننا الغالي خاصة ومعظم دول العالم عامة خلال السنوات القليلة الماضية هي مبررات كافية ومقنعة لإنشاء مثل هذا المجلس الأعلى.. وأن إنشاء مثل هذا المجلس لابد أن يكون في الأولوية والأهمية قبل إنشاء مثيله من المجالس العليا الأخرى المماثلة.

ولأن ممارسة العملية الأمنية الشاملة في هذا العصر لم تعد مسؤولية فرد أو مجموعة من الأشخاص أو قطاعات معينة أو وزارة و احدة كوزارة الداخلية.. وأن مهمة المكافحة والحماية الأمنية لم تعد مسؤولية شرطة ومرور ومخدرات بكافة مكوناتها البشرية والآلية.. أ و أنها المعنية وحدها بالعملية الأمنية في وطن مساحته تعادل مساحة قارة كاملة ويعيش في كوكب عالمه يسابق الزمن في كل شيء ويش هد متغيرات متلاحقة .. ولم تعد أنواع العقاب فقط محصورة في سجن وجلد .. لذلك فإنه مع هذه التطورات تطورت أيضا الجريمة وتغي ر مضمونها وأسلوبها وحتى في أهدافها وغاياتها وارتقت من مجرد جريمة قتل وسرقة إلى ما هو اكبر من ذلك .. فأصبحت عمليات إر هاب وتفجير وتدمير وإتلاف ممتلكات اجتماعية واقتصادية وتنموية بل والأهم والأكبر من ذلك أنها جرائم أصبحت ترتكب بحق الدين وبحق المجتمع .. بل والأعظم من ذلك كله انه إرهاب موجه إلى الفكر إلى العقل بصور منظمة وتطور الهدف إلى أمور سياسية.. ذلك ك ! له يحدث في ظل تنظيمات إرهابية دولية منظمة خافية المصدر والإمكانات والتوجهات والهويات .وأوجه الدعم ..المادي والمعنوي !

لذلك فان مسؤولية مكافحة ومجابهة هذا التطور في الجريمة لم يعد فقط من مسؤولية وزارة الداخلية ممثلة في كافة قطاعاتها.. بل إن ا لأسرة والمنزل والتعليم.. والتربية .. والتوظيف .. والتجارة .. والعمل . والمواطن والمقيم .. كلها عناصر مسؤولية أيضاً مسؤولية مباش رة في تحمل وزر هذه الظاهرة الجديدة بكافة تبعاتها . .

في ظل هذه التطورات والمستجدات الأمنية كان لابد أن تعاد إذن صياغة مسؤولية الأمن الوطني في هذه البلاد بحيث تلزم هذه الصي اغة وبوضوح تام وبدرجة حاسمة مسؤولية وأدوار بقية تلك العناصر في العملية الأمنية .. فالمصلحة اليوم مصلحة قومية عليا مصلحة دين ومصلحة وطن ومصلحة مجتمع وهذا ما تتطلبه الظروف الراهنة والمستقبلية .. فالأمن الشخصي والأمن الاجتماعي والأمن الدولي أصبح أهم مطلب لحياة كل شعب وكل مجتمع في أي دولة في هذا الكون منذ أن خلق الله الحياة ومن أجل هذا الأمن تبذل كل الجهود وك ل الإمكانات وكل السبل من أجل تحقيقه.. قبل اي مطلب آخر .

وفي خضم هذه المتطلبات سطع نور جديد من سلسلة الخطوات الايجابية التي تنشدها قيادة هذه الوطن في سبيل تكامل العمل الأمني لمصلحة هذا الوطن .. ذلك تمثل في الأمرين الملكيين الكريمين اللذين أصدرهما خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يو م الأحد الماضي واللذين تضمنا إعادة تشكيل مجلس الأمن الوطني وتعيين صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز أ ميناً عاماً لهذا المجلس بمرتبة وزير .. هذان الأمران يعدان خطوة هامة وإضافة تاريخية لدعم الأمن القومي الداخلي والخارجي لهذا الو طن وهما مكافأة وتقدير من ولي الأمر حفظه الله لوزارة الداخلية ولكافة قطاعاتها ولمنسوبيها على الجهود الجبارة والناجحة التي بذلت وتبذل بكل اقتدار خاصة خلال السنوات الأخيرة حتى يومنا هذا والتي واجهة البلاد خلالها عمليات إرهابية إجرامية بصور وبأعداد وبأ ساليب غير مسبوقة .. حتى أدرك المجتمع في هذا الوطن أنه يواجه حرباً مختلفة وجديدة وأنه بذلك أيقن أن مواجهة هذا النوع من الحر ب يجب أن تكون مواجهة مختلفة !! .

إن مجلس الأمن الوطني من خلال هذه الآلية الجديدة يؤكد حقيقة اهتمام حرص القيادة على وضع استراتيجية عليا لأمن هذا الوطن على كافة المستويات والأصعدة .. وخاصة بما يملكه الأمير بندر بن سلطان من خبرة سياسية عالمية امتزجت بها الخبرة الاقتصادية والعسكرية والأمنية التي تشرب بها سموه من خلال مسؤوليته الأخيرة كسفير لخادم الحرمين في الولايات المتحدة الأمريكية والتي امتدت لسنوات طويلة شهد خلالها العالم والمنطقة العربية والمجتمع الإسلامي والخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية وشهد هذا الوطن خاصة أحداثا عالمية مختلفة وغير مسبوقة في التاريخ .. كل هذه العوامل أثرت الخبرة والتجربة العملية لدى الأمير بندر وهذه الخبرة ستنعكس على مسؤوليته في عمله الجديد كأمين لمجلس الأمن الوطني بتشكيله الجديد.

الوطن والمواطن يتطلع اليوم بآمال وطموحات لا حدود لها في هذا المجلس الجديد وبما يتوافق مع تطورات العصر لمصلحة أمن هذه الـ بلاد .. فمسؤولية مواجهة هذه الظاهرة وهذا الفكر قامت بها الأجهزة الأمنية على أكمل وجه بتوفيق من الله .. ولكن بقيت المسؤولية الأه م الا وهي دراسة هذه الظاهرة من جذورها حتى أطرافها من كافة الجوانب والقضاء عليها كليا وبما يكفل ويضمن ذلك كليا بأي صورة في المستقبل لا قدر الله .. وأهمية وضع أسس وحواجز حاسمة وصارمة وعلنية تكون بعون الله سداً منيعاً لحماية الأجيال القادمة من تك رار مثل هذه الظاهرة في المستقبل القريب او البعيد.. وهذه المسؤولية الأهم والأصعب والتي تتطلب جهوداً مختلفة وإمكانيات سخية وج ماعية .. ؟؟

alshaikh@alriyadh.com